

## ملخص تنفيذي

بحث هذه الدراسة في إشكالية محددة، وهي رصد التغيرات التي طرأت على رؤى واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة في المراحل المختلفة التي مرت بها، وبخاصة بعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، والعوامل الداخلية والخارجية التي أدت لإحداث هذه التغيرات وذلك لتحقيق هدف تنويري معرفي من الممكن أن يساعد في تشكيل أرضية ملائمة لتطوير آليات وسياسات تساهم في تحسين أداء هذه المنظمات. ومن أجل تحقيق هذه الأغراض، استخدمت الدراسة منهاجاً وصفياً تحليلياً تاريخياً، وبالاعتماد على أسلوب البحث الكمي والكيفي، إضافةً لمراجعة الأدبيات المتعلقة بالموضوع.

وقد خلصت الدراسة إلى أن تغيرات مهمة على أدوار واستراتيجيات المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة قد تحققت في المراحل المختلفة التي عالجتها الدراسة، وكانت هذه التغيرات تتلاءم مع الواقع الفلسطيني في كل مرحلة من مراحل تطور القضية الوطنية الفلسطينية، كما كانت تتلاءم مع التغيرات الدولية، وموقع المنظمات غير الحكومية من الخطاب الدولي في كل مرحلة من المراحل. وكشفت الدراسة عن أن التغيير الأكبر الذي حصل على أدوار، وأهداف، وبرامج، المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، كان عشية وبعد قيام السلطة الفلسطينية، وهي الفترة التي تزامنت مع تغير كبير في طبيعة النظام الدولي بانهيار المنظومة الاشتراكية، وبروز خطاب عالمي جديد يعطي دوراً مهماً للمنظمات غير الحكومية في إحداث التنمية، وبخاصة في بلدان العالم الثالث.

وخلصت الدراسة، أيضاً، إلى أن عوامل داخلية، وأخرى خارجية، كانت وراء التغيرات التي حدثت على المنظمات غير الحكومية الجديدة. ويمكن تلخيص العوامل الداخلية، أولاً: بقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، ما أدى إلى تغيير في طبيعة علاقة هذه المنظمات بعضها مع بعض، ومع الأطراف الأخرى، ونشوء علاقة تنافسية بينها وبين السلطة على التمويل، والدور، ومدى السيطرة والقوة في المجتمع،

ونشوء مجالات عمل جديدة لهذه المنظمات كالنشاط الدعاوي، والتنظير للمجتمع المدني والديمقراطية، وتراجع في بعض أدوار هذه المنظمات، وبخاصة في مجالات الرعاية الاجتماعية والخدمية. وثانياً: التغيرات في البيئة السياسية، بحيث ترافق مع قيام السلطة الفلسطينية حالة مركبة ما بين الاحتلال والاستقلال، انعكس على أدوار المنظمات غير الحكومية لتصبح مركبة أيضاً، بين استمرار دورها في مقاومة الاحتلال بالاصطفاف مع السلطة، ودورها المجتمعي البنائي بما يشمل اصطفافها لمراقبة عمل السلطة، وممارسة الدور الدعاوي عليها. وثالثاً: تراجع الأحزاب السياسية، والأطر والاتحادات التمثيلية، ما عكس نفسه على تضييم دور المنظمات غير الحكومية، واضطرارها للقيام بأدوار ومهام من اختصاصات الأحزاب السياسية، نتيجة لتراجع هذه الأخيرة، مع استمرار الحاجة للقيام بهذه الأدوار والمهامات في الواقع الفلسطيني.

أما العوامل الخارجية، فيمكن تلخيصها، أولاً: انهيار المنظومة الاشتراكية، وبروز خطاب عالمي جديد موجه لهذه المنظمات، وبخاصة في البلدان النامية، ويحمل هذا الخطاب في طياته دوراً مهماً لهذه المنظمات كشريك للقطاعين العام والخاص في إحداث التنمية، وكأدوات لنشر الديمقراطية، والدفاع عن حقوق الإنسان، والتنظير للمجتمع المدني، والحد من الآثار السلبية الناجمة عن السياسة الاقتصادية العالمية الجديدة المبنية على اقتصاد السوق الحر، بما فيها من تركيز على الخصخصة، وحرية التبادل التجاري، ما يخلق فجوات بين الدول المختلفة، والشرائح المختلفة داخل الدول. وثانياً: توفر التمويل الخارجي الأحادي أو المتعدد الأطراف لهذه المنظمات، وهو ما أدى إلى زيادة عدديّة كبيرة لهذه المنظمات، إضافة لاتساع مجالات عملها بما يتوافق مع الرؤية العالمية الجديدة لها.

من هنا، فإن التغيرات التي حصلت على رؤى وأدوار المنظمات غير الحكومية الفلسطينية الجديدة هي حصيلة لتفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية، وبهذا تبقى آفاق واتجاهات التغيير لديها مفتوحة، وتأثر بمجموعة من العوامل بأشكال مختلفة، وأحياناً متعارضة، وهي مدى التغيير الذي يمكن أن يحدث على

الحقل السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومستقبل عملية التسوية السياسية بين منظمة التحرير الفلسطينية والاحتلال الإسرائيلي، ومدى التغيير الذي يمكن أن يصيب البيئة الدولية بما يتبعه من تغيير على طبيعة الخطاب العالمي التموي، وبخاصة الموجه للمنظمات غير الحكومية، ومصادر تمويل هذه المنظمات، وإمكانيات تخلصها من الاعتماد على التمويل الخارجي، وأخيرا، بنية المنظمات الفلسطينية وأداؤها، والتي تؤثر على مدى قدرتها على مواجهة التأثيرات الخارجية غير المرغوبة، وتسمح لها باتخاذ موقف مستقل وفقاً لرؤاها الخاصة.